

## التأمين في الفكر الفقهي المعاصر

د. د. محمد بلتاجي

منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي اشتدت وطأة الغزو الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلاد الاسلامية ، وأخذت هذه الوطأة تزيد وتنمو وتتسع — وتتخذ سبلا متعددة — منذ مطلع القرن العشرين حيث نحيث الشريعة الاسلامية عن كافة مجالات الحياة سوى العبادات وما يطلق عليه ( الأحوال الشخصية ) <sup>(١)</sup> ، وأصبح من الواضح أن هذا الغزو يستهدف اقتلاع بقايا النظم الاسلامية من حياة المسلمين •

ولما كان ( نظام التأمين ) من النظم الوافدة على البلاد الاسلامية ، وكانت شركات التأمين قد أخذت على عاتقها نشره وصبغ حياة المسلمين به — فقد كان منذ ظهر في العالم الاسلامي على النحو السابق — مجالا واضحا للصراع الذي دار بين الذين يروجون له والذين يحذرون منه ، وفي غضون ذلك تساءل عامة المسلمين عن حقيقة الحكم الشرعي لهذا النظام : أهو حلال فيجوز لهم الاسهام فيه ، أم هو حرام فينبغي عليهم اجتنابه ؟

ومن ثم كثر التساؤل عن حكم التأمين ، وبدأت الفتاوى والاجتهادات الفقهية تتتابع في العالم الاسلامي ، وبحث قضية التأمين في المجمع والمؤتمرات الفقهية ، وتعددت في ذلك كله اتجاهات النظر ونتائجه •

---

(١) راجع مثلا كتابنا ( دراسات في أحكام الأسرة ) ص ٢٥ — ٤٠ ودراستنا ( نحو وجهة اسلامية ) ص ١٣٨ — ١٥٢ .

وحين نراجع مجموع أقوال الفقهاء المحدثين في التأمين نجد أنها تأخذ في القضية الاتجاهات التالية :

أولاً : اتجاه يميل الى القول بأن التأمين غير جائز .

وبعض القائلين بذلك يخص هذا الحكم بما اذا كان العقد وأخذ قيمة التأمين بدار الاسلام <sup>(١)</sup> ، وبعضهم استفتى في بعض صور التأمين خاصة لكنه علل الحرمة فيه بعله منتشرة في كافة صور التأمين ، بل في فكرة التأمين ذاتها ، ومن ثم يصح القول بأنه كان يرى أن كافة صورته غير مشروعة .

وفي مقدمة المائلين الى هذا الاتجاه المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعي <sup>(٢)</sup> مفتى مصر الأسبق ، والشيخ عبد الرحمن قراعة <sup>(٣)</sup> مفتى مصر بعده ، والشيخ أحمد ابراهيم <sup>(٤)</sup> أستاذ الشريعة الاسلامية بالجامعة المصرية ، والشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق ، والشيخ عبد الله القلقيلي مفتى الأردن ... وغيرهم <sup>(١)</sup> .

ويمكن أن نمثل لموجز هذا الاتجاه بما ذكره الشيخ عبد الله القلقيلي

---

(١) راجع : حاشية ابن عابدين ١٦٩/٤ حيث يقرر ابن عابدين أن المسلم المستأمن في دار الحرب له أخذ مالهم برضاهم « ولو برأ أو قمار » بخلاف المستأمن منهم في دارنا ، لأن دارنا محل اجراء الأحكام الشرعية ، فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الا ما يحل من العتود مع المسلمين .

(٢) ١٢٧١ - ١٣٥٤ هـ = ١٨٥٤ - ١٩٣٥ م .

(٣) صدرت فتواه بتاريخ ١٥ يناير ١٩٢٥ م .

(٤) ت ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م .

(٥) راجع مثلاً : ( أسبوع الفقه الاسلامي ) ص ٤١٩ - ٤٣١ ،

و ( التأمين ) الدكتور محمد الدسوقي ص ٨١ وما بعدها ، ومراجعهما . ورسالة أحكام السوكرتاه للشيخ المطيعي ، وبحوث المؤتمر السابع من مجمع البحوث الاسلامية ، ومجلة الأزهر ١/٣٦٧ وما بعدها ، ومجلة المحاماة ، السنة السابعة ص ٩٣٧ ، ومجلة الوعي الاسلامي ، شوال ١٣٩٥ هـ ( أكتوبر ١٩٧٥ م ) ص ٦٧ - ٧٠ .

من قوله : « ونحن نظن أن التأمين بجميع أنواعه وضروبه من الحرام البين لكل أحد ، والبادئ للعالم والجاهل كما جاء في الحديث الصحيح ( الحلال بين والحرام بين ) <sup>(١)</sup> » .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه — في مجموعهم — الى أن نظام التأمين يتضمن من معانى القمار ، والغرر المحرم للعقود ، والتزام مالا يلزم شرعا ، والجهالة المحرمة للعقود والربا بنوعيه <sup>(٢)</sup> ، والرهان المفسد للعقود ، وأكل المال بالباطل — ما يجعله محرما دون أدنى شك .

ومن ثم لا يمكن أن يلحق هذا العقد بأى من العقود الشرعية ( كعقد الكفالة والضمان وما فى معناهما ) ، إنما يلحق بالعقود المحرمة التى تؤكل فيها أموال الناس بالباطل <sup>(٣)</sup> .

**ثانيا : اتجاه يميل الى القول بأن التأمين — بكافة أنواعه — جائز شرعا :**

وفى مقدمة هؤلاء المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ، وأستاذنا

(١) أسبوع الفقه الإسلامى ص ٤٢٠ .

(٢) ربا النسئئة وربا الفضل .

(٣) وقد رأى المرحوم الدكتور عيسى عبده فى التأمين رأيا قريبا شيئا ما من هذا الرأى ، حيث يقول أنه لا شبهة عنده فى أن التأمين التجارى حرام قاطعا ، وفيه أضرار باقتصاديات المسلمين ، أما « التأمين التبادلى والتعاونى والتكافلى والاجتماعى .. وما شئت من شعارات .. فلا يخرج فى أحسن حالاته عن الزمرة الصناعية الكاذبة ، وهذه قد يباح النظر إليها إذا أجدنت الأرض وخلت من كل زهرة طبيعية » ، ولكنه يرى أن الشريعة الإسلامية فيها الأصل من كل الذى يقال عنه تعاون وتكافل ، فلا وجه لترك الأصل فيها والتمالك على البديل .. ( التأمين : الأصل والتبديل ) ص ٢٠ — ٢١ .

وهذا الرأى — من الناحية العملية — موافق للاتجاه الأول ، وإن اختلف التكييف الفقهي بينهما : لأن الدكتور عيسى عبده يرجع فى قوله هذا الى المقرر الناقل بوجوب اجتناب النظم الواردة من الأجنبى ما دام فى النظم الإسلامية ما يغنى عنها ، تمسكا بالأصلية الإسلامية واحياء لروحها ، بعيدا عن كل تقليد أعمى للأجنبى « الذى غلبنا فى ديارنا » المرجع السابق .

المرحوم الشيخ على الخفيف ، والأستاذ مصطفى الزرقا ، والدكتور محمد سلام مذكور ، والشيخ عبد الرحمن عيسى <sup>(١)</sup> ، والدكتور محمد البهي ، والدكتور ابراهيم الطحاوي .. وغيرهم <sup>(٢)</sup> .

وينبغي أن نلاحظ أن بعض هؤلاء قدموا في رأيهم هذا شيئا من التحفظ على بعض قضايا التأمين الفرعية وجزئياته ، فتحفظ المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى على مسألة ( الربا في التأمين ) حيث رأى أنه ينبغي أن تخلو المعاملة فيه من الربا <sup>(٣)</sup> . كما تحفظ الشيخ عبد الرحمن عيسى على بعض صور التأمين على الحياة <sup>(٤)</sup> . وأيضا تحفظ الدكتور سلام مذكور على بعض الشروط التعسفية التي تغالى فيها شركات التأمين <sup>(٥)</sup> . لكن مجمل الرأي عندهم جميعا هو الميل الى أن التأمين في مجموعه حلال .

وبداهة ، فانهم يحاولون رد أدلة أصحاب الاتجاه الأول ، ثم انهم يستدلون أيضا لجواز عقد التأمين بمحاولة حمله على بعض ما في الفقه الاسلامي ، كقياس عقد التأمين على ( ولاء الموالاة ) ، وعلى ضمان المجهول وضمان ما لم يجب ، وعلى الوعد الملزم عند المالكية ، وعلى ضمان خطر الطريق ، وعلى نظام العواقل في الاسلام ، وعلى عقد المضاربة الشرعي ،

---

(١) كان مديرا لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالأزهر .

(٢) راجع مثلا : (أسبوع الفقه الاسلامي) ص ٢٨٢ — ٤٥٤ ، و (الاسلام والحياة) للدكتور محمد يوسف موسى ص ٢١٦ وما بعدها ، وبحث (التأمين) لاستاذنا الشيخ على الخفيف ، و (المعاملات الحديثة واحكامها) للشيخ عبد الرحمن عيسى ، و (رأي الدين بين السائل والمجيب) للدكتور محمد البهي ص ١٨٦ — ١٨٩ ، (الاقتصاد الاسلامي) للدكتور الطحاوي ١/١٤١ ص ٤٧ ، ومجلة العربي ، المجلدين ، ١٩٢ ، ١٩٥ .

(٣) راجع كتابه السابق : (أسبوع الفقه الاسلامي) ص ٣٨٢ .

(٤) راجع : كتابه السابق .

(٥) انظر : العدد ١٩٥ من مجلة (العربي) محرم ١٣٦٥ هـ — فبراير ١٩٧٥ م ، ص ٢٣ .

وعلى عقد الحراسة ، والايدياع ، وعلى قضية تجار البزعم الحاكة ،  
ومسألة بيع الوفاء •

كما يستدلون لذلك بالضرورة ، والعرف ، والمصلحة المرسله ،  
واستصحاب الأصل ، ونظام التقاعد والمعاشات في الدولة •

**ثالثا :** اتجاه يفرق في حكم التأمين بين التجارى والتعاونى ( أو  
التبادلى ) ، فيرى عدم جواز الأول ، بينما يرى أن التعاونى جائز ، أو أنه  
لا بأس به ، أو مرغوب فيه ( وهى اصطلاحات تتفق على مشروعيتها ، وان  
اختلفت فيما بينها شيئا في التكيف الفقهي لنوع المشروعية ) •

والفارق الرئيسى بين النوعين يكمن في المقصد الأساسى الذى حفز  
الى تكوين شركة التأمين ، أو جماعته ، فان كان هذا المقصد هو ( الربح )  
كان هذا هو التأمين التجارى — وان تحققت تبعا له أغراض أخرى — كما  
أن المقصد الرئيسى عند التجار هو تحقيق الربح وان تحققت فى التجارات  
أغراض أخرى من نقل البضائع ، وتسويقها ، وتيسير تبادلها بين الناس ،  
وتشغيل العمالة .. الخ •

أما اذا كان المقصد الرئيسى الذى حفز الى تكوين جماعة التأمين انما  
هو ( التعاون وتبادل المنافع فيما بينهم وجبر الضرر الذى قد يلحق  
بعضهم بتكافلهم جميعا فى ذلك ) فهذا هو التأمين التعاونى أو التبادلى  
أو التكافلى أو الاجتماعى •

وبناء على هذا الفارق فان ( المستأمنين ) فى التأمين التجارى ليسوا  
هم — فى حقيقة الأمر — ( المؤمنين ) ، بينما تجتمع الصفتان — اجتماعا  
حقيقيا — فى المنشئين لجماعة التأمين التعاونى ، ولذا فانهم يتقاسمون فيما  
بينهم كافة نتائج التكافل والتضامن تقاسما حقيقيا ، دون تدخل طرف ثالث  
على نحو يجعله مستقلا عن مجموع المستأمنين ، لأنه هو المنظم الحقيقى  
لمجموع عمليات التأمين •

أما في التأمين التجاري ، فان شركة التأمين — وهى طرف مستقل منفصل عن المستأمنين وليس منهم — هى التى تتقاسم — بواسطة المساهمين فيها — الأرباح التى تحققها العملية التأمينية فى مجموعها ، والرغبة فى هذه الأرباح هى التى حفزتهم فى الحقيقة الى انشاء هذه الشركة ( دون أن يمنع هذا — كما سبق — من تحقق أغراض وخدمات أخرى اجتماعية أو اقتصادية تؤديها شركات التأمين التجارى ) (١) .

ويمثل هذا الاتجاه قول أستاذنا المرحوم الشيخ محمد أبى زهرة فى ختام تعليقه على البحوث التى قدمت فى موضوع التأمين الى ( أسبوع الفقه الاسلامى (٢) ) : « والآن نقرر النتيجة التى انتهينا اليها ، وتتلخص فى أمرين :

أحدهما : أننا نكره عقود التأمين غير التعاونى للأسباب الآتية :

أولاً : لأن فيه قماراً أو شبهة قمار على الأقل .

ثانياً : لأن فيه غرراً ، والغرر لا تصح معه العقود .

---

(١) تقول مؤسسات التأمين التجارى انها تؤدي الخدمات التالية :

١ — التخفيف من الصعوبات التى تنشأ للأفراد عند تحقق أخطار .

٢ — معانة الأخطار المراد التأمين عليها وارشاد أصحابها الى كل ما من شأنه تحسين العوامل فيها .

٣ — تعتبر مورداً من موارد التمويل الضخمة فى الدولة والمجتمع بما يتجمع فيها من أموال التأمين .

٤ — تدلى برأيها الفنى — بواسطة أجهزتها المتخصصة — فيما يطلب منها المشورة غيه من الدولة قبل اصدار بعض القوانين . راجع : مبادئ التأمين ص ٢٢٥ — ٢٢٧ .

(٢) الذى عقد فى دمشق فى الفترة من ١٦ — ٢١ شوال ١٣٨٠ هـ = ١ — ٦ ابريل ١٩٦١ م ، وطبعت بحوئه بواسطة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة عام ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٣ م .

ثالثاً : لأن فيه ربا ، اذ تعطى فيه الفائدة • وفيه ربا من جهة أخرى وهو أنه يعطى القليل من النقود ويأخذ الكثير •

رابعاً : لأنه عقد صرف ، اذ هو اعطاء نقود في سبيل نقود في المستقبل ، وعقد الصرف لا يصح الا بالقبض •

خامساً : لأنه لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه •

وقد ورد النص فيه على أن التعبير ( ب ) « نكره » معناه هنا « لانستحله » وذلك سير على أدب التعبير عند السلف من فقهاءنا ، فانهم لا يعبرون بالتحريم الا فيما قام الدليل القطعى على تحريمه <sup>(١)</sup> » •

وممن انتهى الى موافقة هذا الاتجاه أيضاً الدكتور حسين حامد حسان <sup>(٢)</sup> ، وزميلنا الدكتور محمد الدسوقي <sup>(٣)</sup> والدكتور عباس حسنى <sup>(٤)</sup> • وغيرهم •

ويبدو أن هذا الاتجاه أيضاً هو ما انتهى اليه ( المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى ) الذى عقد بمكة فيما بين ٢١ — ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ ، ٢١ — ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بدعوة من ( جامعة الملك عبد العزيز ) حيث « يرى المؤتمر أن التأمين التجارى الذى تمارسه شركات التأمين التجارية فى هذا

---

(١) ص ٥٢٦ — ٥٢٧ من ( اسبوع الفقه الاسلامى ) •  
وقد ورد لفظ ( الكراهة ) بمعنى الحرمة فى الآية ٣٨ من سورة الاسراء ، وفى بعض الأحاديث الصحيحة مثل حديث ( ان الله كره لكم قيل وقال .... ) •  
وكان السلف يستخدمونه بهذا المعنى ، راجع مثلاً : الموطأ ١/٣١٨ ، ٢/٤٩٢ ، ٦٥٤ وأعلام الموقعين ١/٤٨ ( مناهج التشريع الاسلامى فى القرن الثانى الهجرى ) ١/١٦٤ — ١٦٥ ، ٢/٦٥٦ ، ٨٧٤ •

(٢) راجع : كتابه ( حكم الشريعة الاسلامية فى عقود التأمين ) ص ١٣٦ —

١٣٨ •

(٣) راجع : كتابه ( التأمين وموقف الشريعة الاسلامية منه ) ص ١٣٩ — ١٤٢

(٤) راجع : كتابه ( عقد التأمين فى الفقه الاسلامى والقانون المقارن ) ص ٧٣

العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوفر فيه  
الشروط الشرعية التى تقتضى حله •

ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة  
وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغرر يحقق  
التعاون المنشود بالطريقة الشرعية ، بدلا من التأمين التجارى « (١) •

وواضح أن الفقرة الأولى تحكم على التأمين التجارى بعدم الشرعية •  
أما الفقرة الثانية فهى مبنية على أن التأمين الذى يقصد به التعاون أمر  
مشروع اذا خلا من أسباب الحرمة فى التأمين التجارى •

والأساس الفقهى العام الذى انبنى عليه حكم التفرقة بين النوعين من  
التأمين قائم على أنه يغتفر فى التبرعات — التى يقوم عليها النظام التعاونى —  
ما لا يغتفر فى عقود المعاوضات ، وأن التأمين التعاونى ( أو التبادلى ) يقوم  
حقيقة على التكافل والتعاون على البر والتقوى ، وليس استغلال حاجة  
الناس الى الأمن فى تكديس الثروات وأكل أموالهم •

وامتدادا لهذا الاتجاه (٢) قام بعض أساتذة الاقتصاد الاسلامى بتقديم

---

(١) راجع : قرارات المؤتمر •

(٢) الذى اقترب منه أيضا — فى نتيجته — بعض من يخالفونه فى التكيف  
الفقهى ، مثل الدكتور الصديق محمد الأمين الضير ( الأستاذ بكلية الحقوق جامعة  
الخرطوم ) فى بحثه الذى قدمه الى ( أسبوع الفقه الإسلامى ) حيث اقترح أن يجعل  
التأمين كله تعاونيا ( وان كان لا يرى فى التأمين التجارى مغامرة ، وفيه مصلحة  
محقة للمستأمنين ، ولا ضرر فيه على أحد بل سيقع الناس فى حرج لو ألغى  
من حياتهم ، ومع هذا فهو لا يرى إباحته بوضعه الحالى ، إنما يرى جعل التأمين  
كله تعاونيا ( ص ٤٣٥ — ٤٦٤ من أسبوع الفقه الإسلامى ) •



بعض الاقتراحات والتصورات الأساسية لتنظيمات التأمين التعاونى الاسلامى (١) .

**رابعاً :** اتجاه يفرق في حكم التأمين بين التجارى والتعاونى ، فيرى أن التعاونى ( وما يشبهه في القصد الأساس منه ) مشروع لأنه من التعاون على البر والتقوى ، أما التجارى فيتوقف في حكمه ويرى أنه يحتاج الى مزيد دراسة .

ويمثل هذا الاتجاه ما قرره المؤتمر الثانى لمجمع (٢) البحوث الاسلامية ، حيث قرر بشأن التأمين ما يلى :

( أ ) التأمين الذى تقوم به جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدى لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات : أمر مشروع وهو من التعاون على البر .

( ب ) نظام المعاشات الحكومى — وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى دول أخرى — كل هذا من الأعمال الجائزة .

( ج ) أما أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات — أيا كان وضعها — مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره ، والتأمين الخاص بالحوادث التى لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة (٣) وما فى حكمه — فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها

---

(١) راجع مثلاً : بحث ( التعاون لا الاستغلال أساس عقد التأمين الاسلامى ) للدكتور محمدشوقى الفنجري ، وبحث ( مشروع بديل اسلامى للتطبيق المعاصر للتأمين ) للدكتور غريب الجبال ، وكتابه ( التأمين التجارى والبديل الاسلامى ) وندوة اتحاد البنوك الاسلامية بالقاهرة ، راجع ( مجلة البنوك الاسلامية ) الأعداد ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ .

(٢) عقد بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

(٣) وهى — فى مجموعها — أنواع التأمين التجارى ، راجع مثلاً : ( مبادئ التأمين ) ص ٢١ — ٢٦ و ( الوسيط ) ١٩٠٦/٧ .

بواسطة لجنة جامعة لعلماء الشريعة وخبراء اقتصاديين ، وقانونيين ، واجتماعيين ، مع الوقوف — قبل ابداء الرأي — على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع » .

ثم قرر المؤتمر <sup>(١)</sup> الثالث لمجمع البحوث الاسلامية أنه « فيما يتعلق بمختلف أنواع التأمين لدى الشركات فقد قرر المؤتمر أن يستمر المجمع في استكمال دراسته للعناصر المالية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة به ، وأن يستمر في الوقوف على آراء علماء المسلمين في الاقطار الاسلامية بالقدر المستطاع ، حتى يتهى استنباط أحكام كل نوع من أنواع هذا التأمين » .

أما التأمين التعاونى والاجتماعى — وما يندرج تحتها من التأمين الصحى ضد العجز والبطالة والشيخوخة واصابات العمل وما اليها — فقد قرر المؤتمر الثانى جوازه » .

أما المؤتمرات الرابع والخامس والسادس والسابع لمجمع البحوث الاسلامية فلم يأت ضمن قراراتها شىء فى خصوص التأمين <sup>(٢)</sup> .

### تعقيب :

وهكذا يتبين لنا مما سبق أن الفقهاء المحدثين اختلفوا فى حكم التأمين اختلافا حقيقياً وعميقاً ، ومن ثم لا يصح — فيما نرى — ما ذكره الدكتور محمد شوقى الفنجري من أن « الخلاف بين فقهاء الشريعة فى مسألة التأمين ظاهرى لا حقيقى » ، ومستنده فى هذا أن الفقهاء الذين يجيزون التأمين التجارى باطلاقه يقفون موقفاً ضد الشروط التعسفية التى تفرضها شركات التأمين ، وأنهم يرون أن المفساد والشبهات التى تصاحب هذا التأمين هى صفات خارجة عن جوهره أضيفت اليه « فالثابت أن أنصار التأمين التجارى

(١) وقد عقد عام ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م .

(٢) راجع قراراتها فى مطبوعات المجمع .

وهو التأمين محل الخلاف — لا يسلمون به الا بعد تخليصه من الشوائب والمفاسد التى أخذها عليه معارضو هذا النوع من التأمين • ويكون بذلك الخلاف بينهم هو خلاف ظاهرى لا حقيقى » (١) •

وهذا كلام غير صحيح لأن الخلاف مع هذا كله ما يزال خلافا حقيقيا : لأن الذين يبيعون التأمين التجارى يرون أن جوهره يتضمن من الغرر والمغامرة والربا ما لا يمكن تخليصه منه بحال ، اذ أن هذه الأمور ملابسة دائما لكل عقد من عقود التأمين التجارى ، حيث لا يتلخص من المقامرة والغرر ما دام الخطر فيه معلقاً على أمر يقع أو لا يقع ، ومن الذى يعرف ذلك سلفاً ؟ ثم انه لا يمكن أيضاً تخليصه من الربا لأن فيه اعطاء للقليل وأخذ للكثير ، ولأنه عقد صرف وهو لا يصح الا بالتقابض •

فمهما تخلصت عقود التأمين التجارى (فرضا) من الشروط التعسفية فكيف يمكن تخليصه مما هو ملابس ضرورة لجوهره ؟ ومن الذى يمكن أن يعرف عند الاتفاق على العقد ما الذى سيدفعه كل طرف وما الذى سيأخذه ؟

فالخلاف فى التأمين التجارى حقيقى دون شك ، وقد كان هذا أمراً معروفاً لأطراف الخلاف ، ولم يكن الخلاف بينهم حول الشروط التعسفية أو أى مفاسد أخرى يمكن تخليصه منها ، انما هو خلاف حول جوهر هذا العقد وأركانه الأساسية التى يتكون منها ، بحيث اذا تجرد عنها كان شيئاً آخر غير التأمين • ومن ثم نرى أن الكلام السابق تبسيط مغل بحقائق الأمور •

وأيضاً فانه ليس صحيحاً ما ذكره الدكتور أحمد شلبى من أن « أكثر الباحثين » — يعنى من الفقهاء المسلمين — يتجهون الى القول بحل عمليات التأمين التجارى (٢) • وقد انتهى الى هذه النتيجة بعد أن استعرض طرفا

(١) راجع بحته ( التعاون لا الاستغلال .. ) ص ٣٥ — ٣٨ •

(٢) راجع : الاسلام والقضايا الاقتصادية الحديثة ص ٩٠ •

من أقوال الأستاذ مصطفى الزرقا والدكتور الصديق الضير والشيخ  
عبد الرحمن عيسى والشيخ عبد الغنى الراجحي (١) .

ولست أدري كيف انتهى من هذه المقتطفات القليلة الى هذه النتيجة  
الكبيرة التي كانت تستلزم مراجعة كافة أقوال الفقهاء المحدثين ( المعبرين  
في الرأي والاجتهاد ) لمعرفة نسبة من يبيح الى من يمنع الى من يتوقف .

والذي يبدو واضحا من مراجعة أقوال هؤلاء الفقهاء هو أن أكثرهم  
لم يتجهوا الى اباحة التأمين التجاري ، بل ان عددا قليلا منهم فحسب هو  
الذي اتجه الى ذلك وعلل له ودافع عنه ، في مقابلة أكثرية لم توافقهم ، في  
مقدمتهم : ابن عابدين ، والشيخ المطيعي ، والشيخ قراعة ، والشيخ أحمد  
ابراهيم ، والشيخ عبد الرحمن تاج ، وأستاذنا أبو زهرة ، والدكتور حسين  
حامد ، والدكتور محمد الدسوقي ، والدكتور عباس حسني ، والدكتور عيسى  
عبد . وغيرهم ، وهو ما انتهى اليه أيضا المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد  
الاسلامي ، وتوقفت في الحكم عليه مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية التي  
أسهم فيها عشرات من علماء المسلمين .

وأیضا فان معظم الذين استشهد الدكتور شلبي بشيء من كلامهم لهم  
تحفظات في القضية ، وقد سبق أن بينا أن الدكتور الصديق الضير اقترح  
في النهاية أن يجعل التأمين كله (١) تعاونيا ، كما تحفظ الشيخ عبد الرحمن  
عيسى على بعض صور التأمين على الحياة ، أما الشيخ عبد الغنى الراجحي  
فانه يختتم حديثه عن ( التأمين ) بقوله : « ان طالب الحقيقة في أمثال هذه  
المباحث يجد نفسه في دوامة من وجهات النظر المتقابلة ، وعندما تبلغ  
المسألة هذا الحد من تعارض وجهات النظر بعد اعمال الفكر وبذل الجهد  
في طلب الدليل ، فعلى الانسان مخلصا لدينه وربه أن يلجأ الى قلبه ووجدانه

(١) راجع : السابق ص ٨٧ - ٩٠ .

(٢) راجع أيضا كلمته في ( ندوة التأمين التعاوني ) ، العدد الثالث من

( مجلة البنوك الاسلامية ) ص ٧٧ .

الدينى يستفتيه ويستلهمه ، فما حاك فى صدره فهو اثم فليتركه ، وما اطمأن  
اليه قلبه وسكنت نحوه النفس فلا بأس <sup>(١)</sup> » . ومثل هذا لا يقال فى  
أمر اطمأنت فيه النفس الى الاباحة .



ومهما يكن من أمر ، فليس مقياس صحة الرأى ( فيما هو مختلف فيه  
مما هو مجال للاجتهاد ) كثرة القائلين به أو قلتهم ، ولا ثقل الرأى على  
النفس أو خفته ، ولا شهرة أشخاص القائلين به أو عدم شهرتهم <sup>(٢)</sup> . انما  
المقياس الصحيح الذى تقاس به الآراء المختلف عليها هو مدى توافق  
كل منها مع مقررات الشريعة ونصوصها الثابتة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) التجارة فى ضوء القرآن والسنة ص ٧٧ .

(٢) راجع فى تقرير ذلك : (بحوث اسلامية) ٢٦٧ وما بعدها ، و (دراسات  
فى الأحوال الشخصية) ص ٢٦ — ٣٠ .

(٣) انظر تفصيل هذا الموضوع فى كتابنا : عقود التأمين وجهة الفقه  
الاسلامى دار العروبة بالكويت ، دار الفصحى بالقاهرة ١٩٨٢ م .